

إطار عمل للتنمية الاقتصادية المحلية في لبنان: ريادة الأعمال في المناطق الريفية

لينا س. مدّاح

أنجز ملخص السياسة هذا بدعم
من مركز المشروعات الدولية
الخاصة. الآراء الواردة فيه لا
تعكس بالضرورة وجهة نظر
الجهة المانحة.

المقدمة

'رواد الأعمال بحكم الضرورة'، هم أفراد يلجأون إلى إطلاق أعمال تجارية صغيرة نتيجة حاجة اقتصادية ومن أجل التعويض عن النقص في فرص العمل الأخرى. تشكّل هذه الأعمال التجارية جزءاً كبيراً من قطاع العمل غير الرسمي في لبنان، وتُعاني من ظروف العمل السيئة، خصوصاً في المناطق الريفية. أظهرت الأبحاث أن رواد الأعمال بحكم الضرورة يميلون إلى المباشرة في هذه الأنواع من الأعمال في فترات النزاع أو الأزمات الاقتصادية أو فترات الركود، ويُعزى ذلك في معظم الأحيان إلى غياب فرص العمل (ناصر وهاملين، 2018). بالإجمال، يفتقر رواد الأعمال بحكم الضرورة إلى الوسائل والموارد الكفيلة بحمايتهم من المخاطر الناجمة عن الأزمات المعاصرة. وبالتالي، فإن الضربات التي تُزعزع استدامة هذه الأعمال التجارية من شأنها زيادة الفقر والمظالم والحرمان، الأمر الذي يترك في نهاية المطاف أثراً مدمراً على الاستقرار الاقتصادي في البلد.

في العام 2021، أجرى المركز اللبناني للدراسات بحثاً مفصلاً حول رواد الأعمال بحكم الضرورة¹، تخلّته مقابلات فردية وحلقات نقاش لمجموعات عمل في ثلاث مناطق ريفية في لبنان (راشياً، وفنديق، وحيداب). وأسفرت النتائج عن عددٍ من التحديات التي يواجهها رواد الأعمال بحكم الضرورة، لا سيما في ظلّ الأزمات المتعددة التي يمرّ بها البلد. ومن أبرز تلك التحديات: الصعوبة في الحصول على التمويل، والمستويات المتدنية نسبياً لمهارات

عن الكاتبة

لينا س. مدّاح هي باحثة اقتصادية في المركز اللبناني للدراسات. وتشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية والاقتصاد الإقليمي والمواقع الصناعية وديناميكيات المؤسسات والصناعات الثقافية والإبداعية. في ربيع مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا. أكّمت، قبل انضمامها إلى المركز اللبناني للدراسات، دورة تدريبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في البندقية، إيطاليا. شغلت منصب باحثة زائرة في مختبر الاقتصادات الإقليمية التطبيقية في جامعة إلينوي إربانا-شامبين (UIUC) في الولايات المتحدة الأمريكية، وباحثة اقتصادية في قسم الاقتصاد في جامعة روفيرا إي فيرجيلي (URV) في إسبانيا. حصلت مدّاح على منحة من برنامج 'مارتي وفرانكيس كوفند' للمنتج الدراسية (2017 - 2020)، وهو مشروعٌ ممولٌ من المفوضية الأوروبية. وشاركت في العديد من المنصات الاقتصادية الوطنية والدولية التي تناولت العلوم الإقليمية والصناعات الثقافية والإبداعية والتنمية المحلية والجغرافيا الاقتصادية.

1

يمكن مراجعة التقارير الثلاثة الخاصة براشياً وفنديق وحيداب للاطلاع على تحليل قطاعي مفصّل حول رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى التحديات والتوصيات السياساتية للحكومات المحلية. وذلك عبر الرابط التالي:

<https://www.lcps-lebanon.org/>

ريادة الأعمال، ومحدودية الروابط في مجال ريادة الأعمال وشبكات الأسواق، والأطر القانونية غير الفعّالة التي تقف عائقاً أمام إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة ريادة الأعمال ونموّها. ومع ذلك، فإنّ إطلاق عمل تجاري بدافع الحاجة لا يمنع تحقيق الطموحات العالية. لذا، فإنّ صانعي السياسات مدعوون إلى تعزيز إمكانات رواد الأعمال بحكم الضرورة، وخصوصاً في المناطق الريفية، من خلال الاستراتيجيات ذات الفعالية الكبيرة، التي تتراوح من إنشاء بنى تحتية متينة وصولاً إلى إرساء البيئة المؤاتية للأعمال. وتختتم الدراسة بتوصية لاعتماد سياسة أكثر شمولاً وتكاملاً لريادة الأعمال في المناطق الريفية في لبنان. أمّا هذا الملخص فيتناول ما تنطوي عليه هذه السياسة.

جاء هذا الملخص ليسدّ النقص في الأدبيات حول التنمية الاقتصادية المحلية وريادة الأعمال، مُسلّطاً الضوء على أبرز التحديات التي يواجهها رواد الأعمال بحكم الضرورة، مروراً بالإجراءات الموجهة من أجل تخطّي العوائق الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والمالية، خصوصاً في المناطق الريفية. يستند الملخص إلى فهم سياق ريادة الأعمال الريفية، وديناميات نمو الاقتصادات المنخفضة الكثافة، ودور المؤسسات المحلية، وثقافات ريادة الأعمال. ويختتم الملخص باقتراح تدابير فعّالة متعلقة بالسياسة الاقتصادية، من أجل تشجيع أنشطة رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية وتحفيز النمو الاقتصادي.

المناطق الريفية: ركود أم فرصة؟

يعكس رواد الأعمال بحكم الضرورة إلى حدّ كبير، سلوك النشاط الإجمالي لريادة الأعمال في المناطق الريفية في البلدان النامية. بشكل عام، تُعتبر المناطق الريفية متخلّفة من حيث النموّ مقارنةً مع المناطق الحضرية، وما يربطها بمشكلات النزوح السكاني والركود: الافتقار إلى البنية التحتية المادية، والنقص في رأس المال البشري الماهر، وغياب التكامل الرقمي في آليات العمل، والتخصّص في الأنشطة الاقتصادية، ومحدودية فرص ريادة الأعمال نسبياً، والأجور المتدنية، وغياب الممارسات المبتكرة، جميعها عوامل تُساهم في تراجع مستوى الأداء المحلي والإنتاجية. مع الأسف، تنزلق المناطق الريفية إلى الفقر نظراً إلى الضعف في توفير الخدمات للمواطنين، ولا سيّما الخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية. وغالباً ما تشكّل الموازنات المالية المحدودة ضغطاً إضافياً على المجتمعات الريفية، مع تدنّي مستوى الإنفاق العام والاستثمارات والعائدات². من خلال دراستنا حول المناطق الريفية في لبنان، يمكن تسليط الضوء على عدد من هذه المعايير، حيث أدّى التهميش إلى تداعيات سلبية على معدّلات هجرة الشباب اللبناني الريفية، إلى جانب ارتفاع معدّلات البطالة لدى السكّان المتبقين، وارتفاع مستوى الفقر في القرى.

وعلى الرغم من الوصمة التي تحملها المناطق الريفية، فإنّ الحجة التي تحصر التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال وفرص النموّ بالمُدُن باتت مفهوماً خاطئاً تم تخطيه منذ العقد الماضي. ثمة مجموعة من الدراسات الجديدة التي تُلقِي الضوء على إمكانات التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، مما يسمح بتغيير النظرة من

2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021. السياسات المرتبطة بانخفاض عدد السكان وتوفير الخدمات في المناطق الريفية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.oecd.org/region-al/rural-development/rural-service-delivery.htm> تاريخ مراجعة المصدر: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

'مناطق الركود' إلى 'مناطق الفرص'، حيث يمكن تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي عن طريق إحداث تغيير جذري في نموذج التنمية.³ ولكي نفهم آليات النمو لرواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية، يتعين تحديد الخصائص المكانية المتنوعة لهذه المناطق - بدءاً من المجتمعات الهامشية التي تحظى بخدمات جيدة والقريبة من المناطق الحضرية، وصولاً إلى المناطق النائية القليلة السكان التي تعاني نقصاً في الخدمات الأساسية - بالإضافة إلى الثقافات المختلفة.⁴

يقول سكوت وآخرون (2018) إنه من المهم التفكير في الإمكانيات المتوفرة في المناطق الريفية لدى البحث في البرامج الإنمائية نظراً لما تتمتع به هذه المناطق من قدرات اقتصادية.⁵ فمن جهة، يمكن للتنمية في المناطق الريفية أن تساهم في تخفيف الضغوط عن المناطق الحضرية، مثل أعمال البناء والتطوير، والكثافة السكانية العالية، والنقص في المساكن ذات التكلفة المقبولة، والتلوث البيئي، وغيرها من الأمور. ومن جهة أخرى، يمكنها أن تحدّ من النقص في السكان والتدهور الاقتصادي عبر إعادة إنعاش القطاعات الرئيسية في المناطق الريفية، كالسياحة والأنشطة الثقافية والإبداعية والزراعة والصناعات الغذائية، والتي تشكّل مجتمعة إرثاً ريفياً يستحقّ المحافظة عليه (مدّاح ل.، 2021).⁶

علاوةً على ذلك، تُعتبر المناطق الريفية أساسيةً للتحوّل الأخضر، وعليه، تحشد الحكومات من حول العالم مقداراً كبيراً من الموارد لتسريع هذا التحوّل في المناطق الريفية من خلال الطاقة المتجددة بالدرجة الأولى، والكفاءة في استخدام الأراضي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والاقتصاد الدائري (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021ج).⁷ في ضوء ذلك، يمكن للاقتصادات الريفية في لبنان أن تستغلّ إمكانياتها وتُغيّر السيناريو من الركود إلى الفرص الواعدة، وذلك من خلال اعتماد مقاربة سياساتية تصاعدية. وهذا ينسحب، في نهاية المطاف، على رواد الأعمال بحكم الضرورة في هذه المناطق بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى سبيل المقارنة، نرى أنه في حين شهدت بعض المناطق الريفية في البلدان الأوروبية نجاحاً باهراً في تشجيع ريادة الأعمال والحفاظ على أداء اقتصادي إيجابي وتوفير مستوى معيشي لائق، لم تنجح بلدان أخرى في تحقيق ذلك، وخصوصاً البلدان النامية، مثل لبنان.

تقترح جارا بوكوفا (2010)⁸ فكرة التنمية الذاتية عبر استخدام الموارد الداخلية لدى البلديات الريفية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الشراكات بين مختلف الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. وبالتالي، فإن نجاح رواد الأعمال بحكم الضرورة أو فشلهم يعتمد على درجة التنمية في المناطق الريفية، وذلك لأنهم يتأثرون إلى حدّ كبير بالبنية التحتية الريفية والتغيرات في الظروف الاقتصادية. لذا، يمكن أن يستند لبنان إلى توصيات سياساتية دولية شبيهة لتشجيع بعض فرص السياحة البيئية التقليدية، مثل التزلج والتنزه، لا سيما في الغابات والجبال؛ والسياحة البيئية الزراعية، مثل مصانع النيدز، ومواقع التخميم، وغيرها من الأنشطة الريفية (مثلاً قطف التفاح)؛ وإعادة تنشيط المراكز التاريخية في البلدات الريفية، عبر وضع استراتيجية متخصصة ذكية لمجالات الفنون والصناعات اليدوية ومواقع التراث الثقافي، بالإضافة إلى سياسات التكتّل التي تدعم تطوير الصناعة الإبداعية.

3

للمزيد من التفاصيل، راجع: ماسوت، أن. وغاسكون، ج.ل.، 2021. التنمية الريفية المستدامة: الاستراتيجيات، والممارسات الحسنة، والفرص. مجلة Land، 10(4)، ص. 366.

4

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021ب. مشاريع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالتنمية الريفية والرفاه الريفى. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متوفر عبر الرابط التالي: <http://t4.oecd.org/regional/rural-development/> [تاريخ مراجعة المصدر: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

5

سكوت، ك.، روي، ف.، وبولوك، ف. (2018): 'بناء الحياة الجيدة: نظرة حول القيمة الثقافية في التنمية الريفية، من منظور الرفاه'، صحيفة الدراسات الريفية - 59(1): 173-182.

6

مدّاح، ل.، 2021. مقالات حول الصناعات الثقافية والإبداعية: نمو الوظائف والمواقع والتكتّل. أطروحة. ريويس: جامعة روبريا الأول بيرجيلي.

7

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021ج. المناطق الريفية - تحقيق الفرص الصافية المتعادلة الناتج. متوفر عبر الرابط التالي: <https://oecd-evenfs.org/cop26/session/008474ad-2e2c-ec11-ae72-a04a5e7d345e> [تاريخ مراجعة المصدر: 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

8

جارا بوكوفا، ج. 2010. المناطق الريفية - الإمكانيات غير المستغلة للسياحة الريفية. نيترا: الجامعة السلوفاكية للزراعة في نيترا. الرقم الدولي الموحد 5-0364-552-80-978.

ديناميات نمو الاقتصادات ذات الكثافة المنخفضة

وكما اسلفنا سابقاً، تختلف المناطق الريفية في لبنان تبعاً لموقعها الجغرافي، والبيئة الطبيعية، والموارد، والظروف الاقتصادية. وربما تكمن ميزتها المشتركة في أنها تسجل كثافة منخفضة من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادي. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016)، وبحسب ما جاء في أحدث تقرير لها صدر في العام 2021 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021ج)، تتميز الاقتصادات منخفضة الكثافة بما يلي:

- عدد القوى العاملة المحلية الضئيل الذي يحدّ من عدد وحجم الشركات القادرة على العمل بفعالية
 - تكاليف النقل المرتفعة وتدني وفورات الحجم، مما يزيد من كلفة توفير الخدمات
 - الصعوبة في جذب المتخصصين واستبقائهم⁹
 - إمكانية المنافسة الشديدة مع المناطق التي تتمتع بهياكل اقتصادية شبيهة
 - حساسية الاقتصادات المحلية إزاء الدورات الاقتصادية الإقليمية والوطنية
- إنّ فهم ديناميات نمو هذه المناطق في لبنان أساسي لإرساء بيئة مؤاتية، حيث تستطيع المجتمعات الريفية أن تجذب رواد الأعمال والتدفقات الرأسمالية، وتصبح أكثر تنافسية، وتُسجّل مستويات عالية من إنتاجية العمّال، وتخلق فرص عمل مع أجور كفيلة برفع المستوى المعيشي للسكان المحليين. وبما أنّ المناطق ذات الكثافة المنخفضة تواجه عدداً من التحديات الإنمائية، فإن نقاط الضعف هذه قد تتفاقم أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية. ولكي يتمكّن رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية من مواصلة عملهم، يحتاجون إلى دعم البلديات وتشجيع منظومة ريادة الأعمال المحلية. فالاختلافات والتفاوتات الإقليمية، وما يُعرف بـ'جغرافية الاستياء'، تترك آثاراً سياسية واقتصادية عميقة في أنظمة المؤسسات والحوكمة الوطنية (رودريغيز-بوز، 2018)،¹⁰ ما يشير إلى ضرورة دعم المناطق ذات الكثافة المنخفضة. وكما تبيّن في المناطق الثلاث - فنيديق، وحيداب، وراشيا - التي شملها البحث الذي أجراه المركز اللبناني للدراسات، لا يحصل عدد كبير من رواد الأعمال بحكم الضرورة على أيّ نوع من المساعدة من الحكومة. لذلك، على الحكومة والبلديات أن تجد حلولاً محلية لتقديم الدعم بأفضل طريقة ممكنة إلى الأعمال التجارية الصغيرة التي من شأنها أن تؤدي دوراً في استمرار ريادة الأعمال وانتعاشها.

المؤسسات المحلية

ركّزت الأبحاث الأكاديمية على حاجة المناطق الريفية إلى أنشطة ريادية، الأمر الذي يتطلب بدوره عدّة عوامل للابتكار: (1) العوامل التنظيمية، نظراً إلى ارتباطها بالعرض (عامل الدفع المرتبط بالتكنولوجيا)، و(2) العوامل المرتبطة بالقطاع والسوق (عامل الجذب المرتبط بالطلب)، و(3) العوامل التنظيمية (الدفع/الجذب) التي تطلّ عمليات الابتكار.¹¹ ينطبق هذا الأمر على السياق اللبناني، ويمكن أن تؤثر المؤسسات في هذه العوامل الثلاثة. وبصورة مماثلة، عمدت المنظمات الدولية¹² التي تركّز على الاقتصادات الريفية الزراعية إلى تسليط الضوء على

9

تحاول حكومات كثيرة بشكل متزايد أن تطبّق مقاربات متكاملة ومرنة لتوفير الخدمات بطريقة للحفاظ على الجودة والوصول في المناطق النائية ذات الكثافة المنخفضة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021ج).

10

رودريغيز-بوز، ا. (2018). انتقام الأماكن التي لا تهتمّ (وما العمل إزاء هذا الأمر). صحيفة كامبريدج للمناطق والاقتصاد والمجتمع، 11، 189 - 209.

11

رينينغز، ك. (2000)، إعادة تحديد مفهوم الابتكار: الأبحاث المعنية بالابتكارات البيئية ومساهمة الاقتصادات البيئية، Ecological Economics، 32(2)، 319 - 332.

12

منظمة الأغذية والزراعة، 2021. القسم الأول: ريادة الأعمال والمؤسسات الداعمة: مقارنة تحليلية. التنمية الريفية من خلال ريادة الأعمال. متوفر عبر الرابط التالي: https://www.fao.org/3/W6882e/w6882e02.htm#P576_79320 [تاريخ مراجعة المصدر: 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

الجهود المحلية التعاونية لدعم الأعمال التجارية الصغيرة ورواد المشاريع الجدد العاملين بحكم الضرورة في المجتمعات الريفية:

■ الجهات الفاعلة المحلية الأولى، هي المؤسسات التعليمية (الجامعات، والمعاهد التقنية المحلية، ومؤسسات التدريب المهني) التي يمكن من خلالها بناء وتطوير قدرات القوى العاملة ومهاراتها. هنا تبرز أهمية الروابط بين المؤسسات التعليمية في الأرياف والمدن في لبنان لأنها تُساهم في جذب المهارة التقنية إلى المناطق الريفية. كما وأنَّ إنشاء العلاقات بين الجامعات ورواد الأعمال بحكم الضرورة يشكّل أساساً للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، نظراً إلى أن رواد الأعمال هؤلاء يفتقرون إلى الموارد البشرية أو المالية لإيجاد الحلول المبتكرة؛ والجامعات في المناطق الريفية منخفضة الكثافة تعمل على تعزيز انتشار المعارف من خلال المشاريع البحثية التي يشارك فيها مجتمع الأعمال.¹³

■ المجموعة الثانية من المؤسسات، هي تلك المرتبطة بالشركات، بما في ذلك حاضنات الأعمال، ومؤسسات التشبيك (المنظمات غير الحكومية، ومراكز دعم الأعمال التي تقدّم الدعم للمشاريع الناشئة)، والشركات الريفية الناشئة والعريقة. في لبنان، يبرز عددٌ كبير من المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المناطق الريفية، غير أن أثرها في نمو الأعمال لم يتم استكشافه بعد. أما المجموعة الثالثة من المؤسسات، فهي المؤسسات المالية، بدءاً من رؤوس الأموال الاستثمارية وصولاً إلى التمويل بالأسهم. تحدّث تولبرت (2015) عن التأثير الناجم عن وجود أو غياب أنواع مختلفة من المؤسسات المالية الموجهة محلياً في بروز الأعمال التجارية الريفية الصغيرة وتطورها. في هذا الصدد، يبرز الدور الرئيسي للقطاع المالي المحلي، حيث يتاح للأعمال التجارية الصغيرة تقديم أداءٍ أفضل عندما تكون المصارف والجهات الوسيطة المالية موجهة محلياً. ومع ذلك، يمكن لأشكال أخرى من المؤسسات المالية ان تلعب دوراً في المناطق التي لا تستطيع الحصول على التمويل وفي أوقات الأزمات المالية.¹⁴ فالمؤسسات المالية المحلية الضعيفة تحدّ من إمكانية وصول المجتمع الريفي إلى الموارد المالية، بالإضافة إلى خلق حالة من التفاوت في الثروات.¹⁵ يمكن لهذه العوامل ان تخلق ثقافة غير مؤاتية لريادة الأعمال، وهو العائق الذي تواجهه المناطق المحلية في لبنان، لذا تبرز الحاجة اليوم إلى التحوّل إلى نماذج تمويل غير تقليدية.

■ أخيراً، تشكّل المؤسسات المحلية، مثل الحكومات المحلية وصانعي السياسات، جهات فاعلة مهمة في دعم المجتمعات الريفية. بالاستناد إلى دراسات أودريتش وليمان (2016)¹⁶ وأيديس وآخريين (2012)،¹⁷ يمكننا تسليط الضوء على كيفية استفادة المناطق الريفية من إشراك القطاع الخاص في قرارات صناعة السياسات المحلية: (أ) كاعتماد مقاربة تصاعديّة، من القاعدة إلى القمة، يمكن أن تساعد على الإصلاح وتحسين الأطر البيروقراطية والتنظيمية لتحسين إنشاء منظومة فعّالة لريادة الأعمال، وبالتالي تشجيع رواد الأعمال على بدء عمل تجاري جديد. (ب) كما يمكن لها أن تحدّ من الوقت وتخفض التكاليف التي يحتاجها القطاع

13

غالفو، ا.، وماسكاريناس، ك.، وماركيز، ك.، 2020. تعميم المعارف بين الجامعات والشركات في المناطق منخفضة الكثافة. الأبحاث والممارسات حول إدارة المعرفة، ص. 1 - 14.

14

تولبرت، ك.م.، 2015. المؤسسات المالية المحلية وأداء رواد الأعمال والأعمال التجارية الصغيرة في المناطق الريفية. المؤسسات المالية المحلية وأداء رواد الأعمال والأعمال التجارية الصغيرة في المناطق الريفية - جامعة بايلور. متوفر عبر الرابط التالي: <https://portal.nifa.usda.gov/web/crisprojectpages/0224482-local-financial-institutions-and-the-performance-of-rural-entrepreneurs-and-small-business.html>

[تاريخ مراجعة المصدر: 6

تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

15

دانيسويكز، ب.، وأونجينا، س.، 2021. تحفيز أنشطة ريادة الأعمال: دور الحكومة المحلية. منصة السياسات التابعة لمركز الأبحاث الاقتصادية والسياساتية، VOX. متوفر عبر الرابط التالي: <https://voxeu.org/article/stimulating-entrepreneurial-activity-role-local-government> [تاريخ مراجعة الرابط: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

16

أودريتش، د.ب.، وليمان، ا.ا.، (2016). أسرار ألمانيا السبعة. منشورات جامعة أوكسفورد.

17

أيديس، ر.، أسترين، س.، وميكويكز، ت. (2012). الأنجم مهمة: دخول مجال ريادة الأعمال والحكومة. اقتصادات الأعمال التجارية الصغيرة 39، 119 - 139.

الخاصّ لإضفاء طابع رسمي على الأعمال التجارية وتحسين إمكانية الحصول على الموارد والتمويل.

وكما يتبيّن لنا، ترتبط الممارسات الفعّالة والتفاعلية للحكومات المحلية ارتباطاً إيجابياً بثقافات ريادة الأعمال والمنظومات المؤاتية للأعمال. في لبنان، يشكّل الدعم الحكومي أمراً أساسياً بهدف تفادي الضائقة الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق في المناطق الريفية، وللتخفيف من الضغوط في سوق العمل بين اليد العاملة المحلية والأجنبية، ولا سيما في الوظائف غير الرسمية.

ثقافات ريادة الأعمال

إنّ ثقافة ريادة الأعمال هي في الأساس، عبارة عن بيئة/سياق يشجّع أنشطة الأعمال التجارية. نظرياً، تتميز المناطق الريفية القريبة من المدن بثقافات أكثر ديناميّة وملائمةً بالمقارنة مع المناطق البعيدة. ويفسّر مور (2006) أنّ ثقافة ريادة الأعمال تتضمن 'مجموعة مترابطة من الجهات الفاعلة في مجال ريادة الأعمال (المحتملة والموجودة)، والمنظمات في مجال ريادة الأعمال (مثل الشركات والممولين الاستثماريين ومموّلي الأعمال والمصارف)، والمؤسسات (الجامعات، ووكالات القطاع العام، والهيئات المالية)، وعمليات ريادة الأعمال (مثل معدّل إنشاء الأعمال التجارية، وأعداد الشركات ذات نمو مرتفع، ومستويات 'ريادة الأعمال الرائجة'، وعدد رواد الأعمال المتجددين، ودرجة اعتماد منطق البيع ضمن الشركات، ومستويات الطموح في ريادة الأعمال)، وهي تتحدّ رسمياً وبصورة غير رسمية بهدف التواصل والتوسّط والتحكّم بالأداء ضمن بيئة ريادة الأعمال المحلية.¹⁸ ضمن المناطق الريفية الدينامية، تتوفر أمام رواد الأعمال بحكم الضرورة المزيد من الفرص للازدهار وخلق فرص العمل. ويسلّط هذا الأمر الضوء على الحاجة إلى تنوع السياسات في لبنان تبعاً للموقع الجغرافي للبلديات.

وعلى غرار أيّ مشاريع ريادية أخرى، من الضروري أن ندرس رواد الأعمال بحكم الضرورة في سياقٍ محلي. يكشف بينهوك (2007) أنّ القواعد والثقافة الجماعية والثقة (حتى الأمان ضمن الأحياء الريفية) تعود بالفائدة على مبادرات ريادة الأعمال وتوفر الموارد الإضافية لتعزيز التعاون بين المؤسسات المحلية ومجتمعات ريادة الأعمال.¹⁹ بالإضافة إلى ذلك، بإمكان البنى التحتية المادية والمرافق (المنتزهات، والمسارح، والمتاحف، ودور السينما، وأماكن الاستقطاب السياحي، والمعارض الفنية)، إلى جانب وسائل النقل، إما أن تعزز التعاون بين وكلاء منظومة ريادة الأعمال أو تقيده، وهي تؤثر في توافر الفرص في المناطق الريفية.²⁰ فالبنى التحتية المادية المتطورة ومبادرات بناء القدرات تُساهم في جمع الأشخاص الاستباقيين مع بعضهم، بالإضافة إلى واضعي السياسات والباحثين والجامعات والمعاهد التقنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق 'مساحات ثالثة' في منظومة ريادة الأعمال. من شأن ثقافات ريادة الأعمال²¹ المُجدية أن تزيد إمكانية تعزيز الدخل وتدعيم الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المناطق الريفية، فضلاً عن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة للمجتمعات الريفية.²²

18 مور، ج.ف.، (2006). منظومات الأعمال والرؤية من الشركة. *The Antitrust Bulletin*, 51(1)، ص. 31-75.

19 بينهوك، أ. (2007). مصدر الثروات: إعادة الصياغة الجذرية لعلم الاقتصاد وتداعيات هذا الأمر على الأعمال التجارية والمجتمع. لندن: Random House Business Books.

20 أودريتش، د.ب.، هيفير، د.، وفيت، ت. (2015). البنى التحتية وريادة الأعمال. اقتصادات الأعمال التجارية الصغيرة، 44(2)، 219-230.

21 ستام، ا. (2014). منظومة ريادة الأعمال الهولندية. تم الاطلاع عليه في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عبر الرابط التالي: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2473475

22 المفوضية الأوروبية، 2021. التنمية الريفية. المفوضية الأوروبية - المفوضية الأوروبية. متوفر عبر الرابط التالي: https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/rural-development_en [تاريخ مراجعة المصدر: 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

بالتالي، يمكن أن تشكل ثقافات ريادة الأعمال والمؤسسات المحلية في لبنان البنية الأساسية للتأثير في ديناميات النمو واستغلال الفرص الناشئة لرواد الأعمال بحكم الضرورة، ومنها: (1) الحاجة إلى تعزيز نوعية الأدوات الرقمية واستخدامها في المناطق الريفية، و(2) العمل الموزع عن بُعد، الذي يمكنه تعزيز الروابط وتطويرها بين الأرياف والمدن، و(3) تحويل عادات الاستهلاك نحو تفضيل المنتجات المحلية ووجهات السياحة المحلية، و(4) التوعية المعززة لدعم إمكانية الحصول على الخدمات الجيدة في المناطق الريفية، ومن بينها خدمة الصحة الإلكترونية، إعادة توظيف الصناعات الإستراتيجية التي تم تحديد موقعها (المواد الخام)، و(5) إعادة تأهيل وتوظيف الصناعات الاستراتيجية (المواد الأولية)، و(6) تعزيز الشبكات المحلية وهياكل التعاون لمواجهة الصدمات المستقبلية، و(7) تسريع التحوّل نحو للاقتصادات الدائرية في المناطق الريفية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020).²³ إن وضع السياسات في لبنان يجب ان يستند إلى نقاط القوة الريفية والفرص المتوافرة، بدلاً من الاستناد إلى مجموعة من الافتراضات المعدّة مسبقاً بشأن قطاعات محددة. وسيسمح الفهم الأعمق للسياسات المحلية بتحديد مزايا القرى وعيوبها، والتي يمكن من خلالها توجيه السياسات من أجل دعم تطوير الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

التوصيات السياسية

تؤدي الأزمات إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في معظم البلدان، ولبنان ليس استثناءً عن هذه القاعدة. ونظراً للفروقات بين المناطق، ونقاط الضعف الهيكلية ضمن كل منطقة، ينال رواد الأعمال الريفيين النصيب الأكبر من الضرر في أوقات الأزمات. تواجه للاقتصادات ذات الكثافة المنخفضة، ورواد المشاريع العاملين ضمنها بحكم الضرورة، الكثير من الصعوبات غير المسبوقة. ومع ذلك، فهي تقدّم الفرص الجديدة التي يمكن أن تسهم في إنعاش رواد الأعمال بحكم الضرورة ونموهم، وتسهّل تدفق الكوادر البشرية المنتجة من المدن لتعود إلى قرأها. وحدها الاستراتيجيات الإنمائية التصاعدية والمدروسة التي تدعم رواد الأعمال المحليين ومنظومتهم ومؤسساتهم وثقافتهم ستتيح لهذه المناطق إنشاء الأنشطة الاقتصادية المطلوبة للانتعاش والتنمية المستدامة.

دور الحكومة

إن استعداد المواطنين لخوض المخاطر المرتبطة بالاستثمار في المشاريع الحرة بدافع الحاجة وإطلاقها وإدارتها يرتبط بمدى ثقتهم في فعالية الحكومة (فريدمان 2011). صحيح أن كل تقييم صادر عن الحكومة يختلف باختلاف السمات المحددة، غير أن أدوات التقييم هذه تؤثر بطرق عدّة على نموّ رواد الأعمال بحكم الضرورة، وهي تشكل مؤشرات مهمة حول ما إذا كان يجب زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية أم لا. يمكن للمؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية في لبنان ان تتحول إلى مبادرات متعددة الأطراف من أجل معالجة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال بحكم الضرورة.

23

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020. التداعيات السياسية لأزمة فيروس كورونا على التنمية الريفية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/policy-implications-of-coronavirus-crisis-for-rural-development-6b9d189a/#figure-d1e332> [تاريخ مراجعة المصدر: 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021].

نموذج المساحة الريفية لرواد الأعمال بحكم الضرورة

بالمبدأ، تعتمد السياسات التي تستهدف رواد الأعمال بحكم الضرورة إلى تمييز فئتين من المناطق الريفية حيث ينشط رواد الأعمال: (1) المناطق المحيطة بالمدن، و(2) البلدات النائية. يأخذ التحليل المكاني الجغرافي بعين الاعتبار مختلف الاحتياجات، والخصائص الأساسية جداً، والقطاعات الاقتصادية، ورأس المال البشري، والشواغل المتعلقة بانخفاض عدد السكان أو فائض السكان، والخصائص السكانية المتغيرة في مختلف البلديات. فالاستفادة إلى أقصى حدّ من قدرات كلّ رواد الأعمال بحكم الضرورة تتطلب اعتماد حوكمة منظمة على عدّة نطاقات جغرافية ذات صلة، إلى جانب الوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة والصناعة والشباب والشؤون الاجتماعية والعمل والزراعة، من أجل تحسين التآزر الذي يدعم التعاون ويكشف عن التفاعلات وأوجه الترابط القائمة والمحتملة. ويستحيل تحقيق هذا الأمر دون صياغة ودمج رؤية تقدّمية للمناطق الريفية من أجل تحويلها من مناطق ركود إلى مناطق فرص.

منظومات ريادة الأعمال المحلية

إنّ تحديد القطاعات الاستثمارية التي تشكّل أولويةً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية هو أمرٌ أساسي لتحفيز الطلب الفعلي في السوق وإرساء منظومة حيوية. نسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تحسين قدرة المجتمعات الريفية على الصمود، من خلال تعديل هيكلية المكونات الداخلية والبنى الأساسية للتمكّن من مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. اقترح فريق لي وآخرين (2019) إطاراً يمكننا الانطلاق منه:

- دعم التنوّع المعيشي الريفي، وبناء المؤسسات التي تتوجه نحو احتياجات السوق، والرأسمال الاجتماعي القوي المؤاتي لرواد الأعمال بحكم الضرورة من أجل التنوع والازدهار.
- التفكير في التحوّل مستقبلاً نحو اقتصاد المعرفة، وذلك عبر تطوير الأنشطة الاقتصادية الجديدة المنسجمة مع الخصائص والقدرات المحلية بهدف تلبية الطلب الريفي المحتمل وخلق فرص جديدة لرواد الأعمال بحكم الضرورة.
- دعم منظومات ريادة الأعمال المحلية التي بإمكانها إنشاء هذا النوع من أنشطة الأعمال الجديدة وتوسيع نطاقها.
- الاستثمار في رأسمال اجتماعي يمكنه دعم ريادة الأعمال المحلية عبر تسهيل الوصول إلى التمويل، واليد العاملة، ورأس المال البشري، والأسواق الخارجية، والمعرفة الخارجية للتعلّم والابتكار (لي وآخرون، 2019).²⁴

من الضروري أن تؤخّذ بعين الاعتبار السياقات المحلية المختلفة في المناطق الريفية اللبنانية، وأن تُحدّد الجهات الفاعلة المحفّزة 'للتغيير' والخصائص القائمة على المكان والتنوع بين القطاعات الاقتصادية بغرض تخصيص الموارد المحلية دعماً للأعمال التجارية الجديدة. لذلك، قد يكون من المفيد جداً، في حالة لبنان، تمكين رواد الأعمال بحكم الضرورة على المستوى المحلي، ودعم النمو الاقتصادي، وخصوصاً في القطاع الزراعي والتصنيع والمجالات الإبداعية والسياحة البيئية، وتعزيز الشبكات الإقليمية، وإشراك الشباب، وتمكين المرأة.

24 لي، ي.، وويستلند، ه.، وليو، ي.، 2019. سبب تدهور بعض المناطق الريفية وصمود بعضها الآخر: لمحة عامة حول التطور الريفي في العالم. صحيفة الدراسات الريفية، 68، ص. 143-135.

أدوات السياسات الاقتصادية

التدريب التعليمي والمهني

يمكن أن تبدأ أدوات السياسات بالتركيز على خلق فرص العمل وفرص زيادة الأعمال للشباب وروّاد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان - أي أن تكون الوظائف ملائمة للمهارات. ويتوافق هذا الأمر مع تطوير برامج تعليمية تلبّي المهارات المطلوبة أيضاً. تتوفر فرص العمل المحتملة في هذه المناطق في القطاع الزراعي، وسلسلة القيمة الزراعية الغذائية، والأنشطة الصناعية (بشكل أساسي أنشطة الأعمال الحرفية التقليدية)، والسياحة البيئية، والمجالات الثقافية والإبداعية/الاقتصاد القائم على المعرفة. من الضروري مساعدة روّاد الأعمال اللبنانيين من خلال تزويدهم بالإرشاد عبر ورش العمل والدورات التدريبية لتعزيز القوى العاملة لديهم، وتشجيع نمو روّاد الأعمال بحكم الضرورة. وللقدرات المفترضة للعاملين أثرٌ إيجابي على روّاد الأعمال بحكم الضرورة، وتُشكّل خاصيةً أساسية في دعم نمو المؤسسة بالاستناد إلى مهاراتهم وقدراتهم.

انطلاقاً من السياق الأوروبي، يمكننا وضع مقارنة شبيهة في لبنان. فتسعى مثلاً 'خطة' زيادة الأعمال للعام 2020'²⁵ إلى تعزيز التوعية، ولا سيما في الفترات الحرجة التي نعيشها، وفي ضوء جائحة كوفيد. وبالإشارة إلى التحليل الموسّع لبرامج حاضرات الأعمال المحتملة التي تهدف إلى تحفيز نمو روّاد الأعمال بحكم الضرورة، وتعزيز القوى العاملة المحتملة، وخلق فرص السوق المستقبلية، تقترح الخطة تقديم البرامج التدريبية بهدف مساعدة المؤسسات على بناء الروابط والتوفيق بين العمل والحياة العائلية.²⁶ يمكن أن تركز بعض المبادرات الحكومية على تحفيز 'التعليم المرتبط بمجال زيادة الأعمال'. هذه السياسة الموصى بها ضرورية في لبنان من أجل استهداف رأس المال البشري والتشديد على أهمية التعليم على كل المستويات، بدءاً من المدارس والتدريب المهني وصولاً إلى ما هو أبعد من ذلك. فيمكن أن تُفيد المساعدة التعليمية والتقنية للمبادرات الزراعية، مثلاً في تحويل روّاد الأعمال بحكم الضرورة إلى روّاد مشاريع الفرص البديلة.

التعاونيات والتضامن

يمكن أن تبدأ السياسات بإنشاء التعاونيات/المنظمات والاتحادات الزراعية والصناعية التي تُعتبر مؤسسات هامة لمعيشة روّاد الأعمال بحكم الضرورة في الأرياف، والمزارعين، والصناعيين، ولا سيما الأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب الحيازات الصغيرة بين المزارعين، من أجل دعم اقتصاد ريفي مستدام. إن تفعيل السياسات المرتبطة بإنشاء ودعم التعاونيات والجمعيات في قطاع الأغذية الزراعية أمرٌ ضروري يساهم في توفير أدوات فعّالة لفهم القيود والفرص في القطاع التعاوني الزراعي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تمكين المرأة ودورها في التعاونيات ضمن المناطق الريفية. على سبيل المثال، تُعتبر الزراعة المدعومة من المجتمع (CSAs) مقارنة فعّالة ضمن سياق اقتصاد تضامني. فهي تمثل استثماراً قيماً في الصحة والمجتمع والإنتاج المحلي، ومن خلال إنشاء الشراكات بين

25

المفوضية الأوروبية (2012)،
متوفر عبر الرابط التالي:
<https://www.eesc.europa.eu/sites/default/files/resources/docs/entrepreneurship2020---action-plan.pdf>

26

المفوضية الأوروبية، 2021.
التنمية الريفية. المفوضية
الأوروبية - المفوضية الأوروبية.
متوفر عبر الرابط التالي:
https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/rural-development_en
[2021 تاريخ مراجعة المصدر: 23
تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

المزارعين، ومشاريع الأغذية الزراعية، والمستهلكين، مما يسمح لروّاد الأعمال بحكم الضرورة بالازدهار وإنشاء نظام غذائي منصف.²⁷ في لبنان، ينبغي تشجيع المزارعين العاملين في الزراعة العضوية على إنشاء الجمعيات/التعاونيات بهدف استحداث علامات تجارية مراعية للبيئة ومنتجات عضوية يمكن توزيعها في متاجر البقالة والمطاعم المحلية.

27
كاف (2021)، التحالف المجتمعي مع المزارعين الأسريين. متوفر عبر الرابط التالي:
<https://caff.org/csa/>

التشبيك على طول سلاسل القيمة

ينبغي إعطاء المزيد من الأهمية إلى أنظمة الأغذية الزراعية المحلية، إلى جانب الأنشطة الصناعية المحلية الأخرى، في خطط التنمية الريفية الوطنية، وذلك عبر مراعاة مصلحة روّاد المشاريع بحكم الضرورة التقليديين العاملين في الأنشطة التمهيديّة. فنحن نميل بصفتنا روّاد مشاريع بحكم الضرورة، بمن فيهم الشباب والنساء، إلى الانجذاب أكثر نحو أنشطة المراحل النهائية (بما في ذلك تحويل الإنتاج الزراعي الأولي إلى منتجات وسيطة ونهائية). يمكن لمثل هذا الإطار أن يساعد في خلق وظائف مبتكرة في المبيعات المباشرة والإنتاج العضوي، وهو تقاربٌ قد يحفّز نموّ المشاريع الناشئة ويحوّل روّاد الأعمال بحكم الضرورة إلى مسارات أكثر تركيزاً على مشاريع الفرص البديلة التي تُلبّي طموحاتهم في الحصول على وظائف عالية المستوى، سواء أكانت في مجالات مرتبطة مباشرةً بالزراعة أم لا. إنّ توحيد المزارعين ضمن التعاونيات يّتيح فرصاً كثيرة. يمكن الاستعانة بمثال جمعية تعاونية مانسيرا²⁸ في إسبانيا التي وضعت برنامجاً عالي المستوى لمنح الشهادات لمحاصيل الطماطم في القرى بهدف تعزيز القيمة المضافة للمحاصيل وتنافسيتها والتوصل إلى عمليات إنتاج أكثر استدامة. هذه المبادرات من شأنها أن تخلق الوظائف، وتُحسّن جودة المنتجات لاستيفاء المعايير الدولية، وتُعزّز الصادرات. كما أنّ التحالفات والمخططات الاستراتيجية يمكن أن تساعد الأعمال التجارية المحلية على تحقيق وفورات في التكاليف وغيرها من القرارات المرتبطة بالأعمال. ففي سلوفينيا مثلاً، نُصحّ المزارعون بإنتاج الكبسولات من روث الأحصنة لاستخدامها كأسمدة عضوية أو مصادر للطاقة. ومن خلال مبادرات شبيهة، فإنّ تعزيز الشبكات الإقليمية في لبنان يمكن أن يساعد المنتجين المحليين على بيع منتجاتهم عن طريق الاتصالات الشخصية، والشبكات الاجتماعية، والتسويق الشفهي، أو عبر عرض منتجاتهم في متاجر البقالة المحلية.

28
https://enrd.ec.europa.eu/sites/default/files/project/attachments/gp_es_quality_certification_tomato_crops_673_web_fin.pdf

نقل الأموال والتكنولوجيا

للأسف، ترتبط الأنشطة الزراعية في لبنان، كما في الكثير من البلدان النامية، بالفقر. من الضروري إتاحة بيئة مؤاتية لروّاد الأعمال بحكم الضرورة في مجال الأغذية الزراعية من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق الوطنية والأجنبية. ويشمل هذا الأمر تسهيل الوصول إلى الموارد المالية، مثل تحويل الأموال الدولية إلى قروض ميسّرة²⁹ لروّاد الأعمال الريفيين، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية من خلال نقل وسائل التكنولوجيا ودمجها. خطوة من هذا النوع تتيح للشركات استيفاء المعايير الدولية والمحلية على مستوى أعلى من خلال تقديم منتجات ذات نوعية أفضل.

29
إنّ القرض الميسّر، والمسّمَى أيضاً التمويل الميسّر، هو عبارة عن قرض غير خاضع لأيّ فائدة أو لمعدّل فائدة دون قيمة السوق.

من الممارسات الناجحة في هذا الشأن، والتي يمكن تطبيقها في السياق اللبناني نظراً للقيود المفروضة على القطاع المالي، هي 'مركز موارد التكنولوجيا في فرنسا' (Centre de Ressources Technologiques)³⁰. شاركت الحكومات المحلية في تمويل هذا المركز، وهو يدعم رواد الأعمال عبر معالجة العراقيل الإنتاجية التي يواجهونها من خلال نقل التكنولوجيا. وفي بعض البلدان أيضاً، تمدّ المنظمات غير الحكومية يد العون إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإيجاد الحلول التكنولوجية. فتعميم التكنولوجيا الجديدة على المؤسسات في لبنان يتطلب إقامة الشراكات بين القطاع العام، والجامعات، ومراكز الأبحاث والموارد، والمؤسسات الإقليمية، والشركات العريقة والصغيرة.

مثال آخر على تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية (ICT) من أجل دعم الأعمال التجارية الريفية، هو منصة 'اللقاء بالمنتج المحلي'، التي طوّرت في سلوفينيا بهدف الربط بين أصحاب المزارع المحليين ومنتجي الأغذية والمستهلكين، مع تسجيل منافع إضافية للسياحة الريفية المحلية. ويُعد أيضاً التكامل الرقمي الهادف إلى تقصير سلاسل توريد الأغذية من الممارسات الحسنة لتعزيز الإنتاجية من خلال: (1) مساعدة المزارعين على إنتاج المنتجات المحلية، و(2) الوصل بينهم عبر التعاونيات، و(3) جمع منتجاتهم المحلية، و(4) توزيع المنتجات وبيعها من خلال نقاط محددة للزبون.³¹ وهذه المنصات مهمة أيضاً لتوثيق الروابط بين الأرياف والمدن في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى امتداد الآثار الإيجابية المكانية لتطال الاقتصادات الريفية. ويمكن تعزيز دعم هذه الروابط من خلال التركيز على دور المدن الطرفية الوسيطة، باعتبار أنها أقرب إلى القرى النائية من ناحية، والأرياف من ناحية أخرى.

ويمكن أن تشتمل الاستراتيجيات ذات الصلة على تدخلاتٍ شاملة ومستدامة تدعم قدرات هذه المناطق من البلاد عبر الاستفادة بشكل أساسي من الرقمنة ورأس المال البشري. تُعزز الرقمنة التوفير الفعّال للخدمات العامة - وهي عوامل أساسية لازدهار رواد الأعمال بحكم الضرورة. والحكومة اللبنانية مسؤولة عن تحسين البنية التحتية الرقمية، واعتماد وسائل عن بُعد لتوفير الخدمات إلى المناطق الريفية، وتقديم المساعدة التقنية والمالية-الإلكترونية، دعماً لمنظمات الابتكار الاجتماعية ورواد الأعمال بحكم الضرورة، بهدف حماية السكان الأكثر ضعفاً في المناطق الريفية وتعزيز شبكات التضامن بينهم.

يمكن للسياسات، حتى لو كانت قصيرة الأجل، أن تكون استراتيجية ومستدامة عبر معالجة التوازن البيئي للمناطق الريفية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تركز على خطة استجابة فورية تشمل التدابير الطارئة التي يمكنها على الأقل دعم المعيشة وتوفير الخدمات العامة إلكترونياً (الصحة، والتعليم، والاحتياجات الأساسية). يتعين مثلاً تشجيع رواد الأعمال بحكم الضرورة على التخفيف من الواردات، ولا سيما في الزراعة. ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال اعتماد وسائل تكنولوجية زراعية مبتكرة تُعزز الإنتاجية، مثل الزراعة الدقيقة والتقنيات الحيوية. لذلك، على رواد الأعمال بحكم الضرورة أن يكونوا أكثر إدراكاً للتكنولوجيات الجديدة التي يمكن اعتمادها من أجل تحسين الإنتاج ورفع مستوى الأداء.

30

<https://afcrt.com/les-crt/>

31

انترنيغ (2020)، متوفر عبر الرابط التالي:
https://smart-villages.eu/language/en/good_practice/blockchain-based-digital-transformation-of-a-short-food-supply-chain/

معالجة مسألة الطابع غير الرسمي

يمكن اللجوء إلى تدابير سياساتية أخرى بهدف إزالة عقبة كبيرة أمام رواد الأعمال بحكم الضرورة ضمن السياق اللبناني، ألا وهي الطابع غير الرسمي. إنّه هاجسٌ رئيسي يحدّ من فرص الشراء ويقف حاجزاً أمام أيّ قدرة على تكوين علامة تجارية والتصدير. تُعتبر الوظائف غير الرسمية ومشاريع الأعمال الحرّة بحكم الضرورة بمثابة سُبُل عيش مستدامة للآلاف من الأشخاص المقيمين في المناطق الريفية في لبنان، ولا يمكن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأعمال التجارية إلاّ إذا اقترنت بالمرافق الإدارية وبرامج الحماية الاجتماعية الفعّالة. وبخلاف ذلك، يواجه رواد الأعمال بحكم الضرورة المزيد من بيئات العمل الصعبة. يتعين على سياسات الحماية الاجتماعية أن تراعي الاختلافات بين القطاعات (الزراعة مقابل الصناعة)، والخصائص الديموغرافية للقوى العاملة (الشباب مقابل السكان الأكبر سناً، القرى الطرفية مقابل القرى الريفية)، والمهن (وظائف المراحل النهائية مقابل الوظائف التمهيديّة)، وغيرها من الاعتبارات.

التخطيط الاستراتيجي

علاوة على ذلك، يتعيّن على واضعي السياسات تعزيز التخطيط الاستراتيجي للمناطق الريفية، بما في ذلك رواد الأعمال بحكم الضرورة، عبر التخطيط الإقليمي والتشبيك. يمكن الاستناد إلى ممارسة مفيدة في هذا الخصوص من السياقين البولندي والألماني، ألا وهي الشبكة الوطنية للمناطق الريفية،³² وهي عبارة عن شبكات من المنظمات والشركات والجمعيات والمؤسسات التي تعمل مع بعضها لتطوير الأعمال التجارية الصغيرة في المناطق الريفية. بشكل عام، تدعم الشبكة الوطنية للمناطق الريفية الأفراد والمنظمات، عبر تطوير قدراتهم بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الريفية. وتندرج السياسات ضمن 'الخطة الاستراتيجية' التي تشمل التنمية المستدامة للمزارعين والأعمال التجارية الزراعية، وظروف العمل، والتنوع البيولوجي، والبيئة، وإنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها، والتنوع الاقتصادي، والحلول الرقمية والعلمية، والتنظيم المحسّن لسلاسل التوريد في مختلف القطاعات. ولكي يكون التخطيط الاستراتيجي في لبنان أكثر كفاءةً وفعالية، يجب أن يرافقه التزامٌ سياسي، وخصوصاً في المناطق الحدودية للبلد.

التخطيط الزراعي

بالاستناد إلى المفهوم العام للمناطق الريفية في لبنان، والنسبة العالية لرواد المشاريع العاملين في هذا القطاع بحكم الضرورة، يبرز حلٌّ محتمل يمكنه توجيه عملية وضع السياسات، ألا وهو 'الزراعة البيئية'، التي طوّرتها منظمة الأغذية والزراعة. والزراعة البيئية هي نموذج معني بتحسين الاتصالات في المناطق الريفية من أجل دعم استمرار الأعمال التجارية، ونموها ومرونتها، إلى جانب حماية البيئة والرفاه الاجتماعي أيضاً. أما عناصر الزراعة البيئية المترابطة العشرة فهي: التنوع؛ وأوجه التآزر؛ والكفاءة؛ والقدرة على الصمود؛ وإعادة التدوير؛ والمشاركة في الابتكار وتبادل المعرفة؛ والقيم البشرية والاجتماعية؛ والثقافة والعادات

32

بوميرسكي أ، (2020)، متوفر عبر الرابط التالي:
https://www.kgzs.si/uploads/dokumenti/druga_gradiva/posvet/02_2__brokering_process_and_eip_operational_groups_in_poland_aleksander_bomberski.pdf

33
منظمة الأغذية والزراعة (2020)،
متوفر عبر الرابط التالي:
<https://www.fao.org/3/i9037en/i9037en.pdf>

الغذائية؛ والحوكمة المسؤولة؛ والاقتصاد الدائري والتضامني³³ - وتهدف جميعها إلى إنشاء بيئة ملائمة.

التنوع من حيث القطاعات الأخرى

ختاماً، على صانعي السياسات أن يدعموا التنوع في المناطق الريفية حيث ينشط رواد الأعمال بحكم الضرورة. وخير مثال على ذلك، المجالات الثقافية والإبداعية وأنشطة الاقتصاد القائم على المعرفة والسياحة، ولا سيما السياحة البيئية التي تشكّل قطاعاً رئيسياً محفزاً للتنمية الاقتصادية الريفية في لبنان. فالسياحة البيئية يمكن أن تُفيد كأداة من أجل تعزيز الاقتصادات الخضراء، والتقليص من الضرر البيئي، واستخدام الطاقة البديلة، ودعم الإرث الثقافي المحلي والأنشطة الإبداعية.

ضمن السياق اللبناني، تستدعي معالجة التحديات الحالية التي تواجهها التنمية الاقتصادية الريفية بشكل عام - ورواد الأعمال بحكم الضرورة بشكل خاص - التزاماً قوياً بالتخطيط الاستراتيجي في هذه المناطق. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال خلق أوجه التآزر عبر مختلف الأبعاد السياساتية: التنمية الريفية، وسوق العمل والمهارات، والتمويل، والتخطيط المكاني، والنقل، والروابط بين المدن والأرياف، والبيئة، والاقتصاد التضامني. يمكن تحفيز ديناميات التنمية الاقتصادية عبر حوكمة فعّالة متعددة المستويات تُسهّل التعاون وتُنشئ 'قرى ذكية' قادرة على الصمود اليوم والنمو غداً. ويمكن الاستفادة من الابتكارات الرقمية لخلق فرص جديدة وتغيير طريقة إنتاجنا واستهلاكنا كمجتمع. بعد التشديد في الأقسام السابقة على أهمية المنظومات والثقافات القائمة على ريادة الأعمال، يتعين على الحكومة تعزيز المشاركة الديمقراطية الشاملة في صياغة أيّ من السياسات الهادفة وتطبيقها، إلى جانب اعتماد المراقبة الشفافة والمساءلة إزاء النتائج المحقّقة في المجتمعات الريفية.

المراجع

كارفالهو، ل.ك.، 2018. كتيب الأبحاث حول منظومات ريادة الأعمال والديناميات الاجتماعية في عالمٍ معولم، هرشي، بنسيلفانيا: Business Science Reference.

دانيسويز، ب. وأونجينا، س.، 2021. تحفيز أنشطة ريادة الأعمال: دور الحكومة المحلية. منصة السياسات التابعة لمركز الأبحاث الاقتصادية والسياساتية، VOX. متوفر عبر الرابط التالي:

<https://voxeu.org/article/stimulating-entrepreneurial-activity-role-local-government>

[تاريخ مراجعة الرابط: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

المفوضية الأوروبية، 2021. التنمية الريفية. متوفر عبر الرابط التالي: https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/rural-development_en

[تاريخ مراجعة الرابط: 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

غالفاو، ا.، ماسكاريناس، ك. وماركيز، ك.، 2020. تعميم المعارف بين الجامعات والشركات في المناطق المنخفضة الكثافة. الأبحاث والممارسات حول إدارة المعرفة، ص. 14-1.

غوراو، ك. ودانا، ل.-ب.، 2018. ريادة الأعمال المجتمعية المتمحورة حول البيئة: تحديد الرابط بين البيئة الطبيعية، والمجتمع المحلي، وريادة الأعمال. التنبؤ التكنولوجي والتغيير الاجتماعي، 129، ص. 221-231.

لي، ي.، ويستلند، ه.، وليو، ي.، 2019. سبب تدهور بعض المناطق الريفية وصمود بعضها الآخر: لمحة عامة على التطور الريفي في العالم. صحيفة الدراسات الريفية، 68، ص. 135-143.

تولبرت، ك.م. 2015. المؤسسات المالية المحلية وأداء رواد الأعمال والأعمال التجارية الصغيرة في المناطق الريفية - جامعة بايلور. متوفر عبر الرابط التالي: <https://portal.nifa.usda.gov/web/crisprojectpages/0224482-local-financial-institutions-and-the-performance-of-rural-entrepreneurs-and-small-business.html>

[تاريخ مراجعة الرابط: 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

مدّاح، ل.، 2021. مقالات حول الصناعات الثقافية والإبداعية. أطروحة. ريوس: جامعة روبيرا الأول بيرجيلي.

مور، ج.ف.، 2006. منظومات الأعمال ونظرة من الشركة. *The Antitrust Bulletin*, 51(1)، ص. 31-75.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2016. التوقعات الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2016. *OECD iLibrary*. متوفر عبر الرابط التالي:
<https://www.oecd.org/regional/oecd-regional-outlook-2016-9789264260245-en.htm>
 [تاريخ مراجعة الرابط: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020. التداعيات السياسية لأزمة فيروس كورونا على التنمية الريفية. *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*. متوفر عبر الرابط التالي:
<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/policy-implications-of-coronavirus-crisis-for-rural-development-6b9d189a/#figure-d1e332>
 [تاريخ مراجعة الرابط: 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021].

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021. مشاريع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالتنمية الريفية والرفاه الريفي. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متوفر عبر الرابط التالي:
<http://t4.oecd.org/regional/rural-development/>
 [تاريخ مراجعة الرابط: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2021. السياسات المرتبطة بانخفاض عدد السكان وتوفير الخدمات في المناطق الريفية. *منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*. متوفر عبر الرابط التالي:
<https://www.oecd.org/regional/rural-development/rural-service-delivery.htm>
 [تاريخ مراجعة الرابط: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021].

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2021. المناطق الريفية - تحقيق الفرص الصافية المتعادلة الناتج. متوفر عبر الرابط التالي:
<https://oecd-events.org/cop26/session/008474ad-2e2c-ec11-ae72-a04a5e7d345e>
 [تاريخ مراجعة الرابط: 5 كانون الأول/ديسمبر 2021].

تيبو، س.أ.، 2016. مقارنة بين سلوك رواد الأعمال بحكم الضرورة ورواد مشاريع الفرص البديلة. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, 27(1)، ص. 84.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
 ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
 تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايده سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
 برج السادات، الطابق العاشر
 ص.ب. 55-215، شارع ليون
 رأس بيروت، لبنان
 ت: + 961 1 799301
 ف: + 961 1 799302
 info@lcps-lebanon.org
 www.lcps-lebanon.org